

زميل

عباسى الغريانى

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

زميل جمعية الضرائب المصرية

عضو جمعية المحاسبين الأمريكية

محاسبون قانونيون - مستشارون فى الضرائب وشركات الأموال

السجل العام للمحاسبين والمراجعين رقم ١١٣٥

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية رقم ٢٨

زميل جمعية الضرائب المصرية رقم ٢٢

سجل مراقبى الحسابات بالجهاز المركزى للحسابات رقم ٢٢٩

سجل مراقبى حسابات البنوك بالبنك المركزى المصرى رقم ٣٤

سجل مراقبى حسابات الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٧

٤ شارع الشهداء - الإسكندرية

تليفون : ٤٨٠٧٧٣٣ - ٤٨١١٧٣٧

فاكس : ٤٨١٦٧٧٠

" رقم شهادة تسجيل الضريبة على القيمة المضافة "

" ٦١٨ - ١٦٩ - ٦٨٧ "

E.mail: abbassigheriani@yahoo.com

تقرير تأكد مستقل

على تقرير مجلس إدارة شركة الإسكندرية للزيوت المعدنية - أموك عن مدى تطبيق قواعد حوكمة الشركات

إلى السادة / مجلس إدارة شركة الإسكندرية للزيوت المعدنية - أموك (شركة مساهمة مصرية)

المقدمة

قمنا بمهام التأكد المناسب بشأن إعداد وعرض تقرير مجلس الإدارة عن مدى تطبيق قواعد الحوكمة المعد بواسطة إدارة شركة الإسكندرية للزيوت المعدنية - أموك (شركة مساهمة مصرية) عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩، وذلك وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الإسترشادى المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة الشركة .

مسئولية الإدارة

مجلس إدارة الشركة هو المسئول عن إعداد وعرض تقريره عن مدى تطبيق قواعد الحوكمة وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الإسترشادى المشار إليه في خطاب البورصة المصرية. كما أن مجلس إدارة الشركة هو المسئول عن مدى تطبيق قواعد الحوكمة وفقاً للتعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦، وكذلك مسئول عن تحديد نقاط عدم الإلتزام ومبرراتها.

مسئولية المراجع

تنحصر مسئوليتنا في إبداء إستنتاج بتأكد مناسب بشأن مدى إلتزام الشركة فى إعداد وعرض تقرير مجلس الإدارة المشار إليه أعلاه بنموذج تقرير مجلس الإدارة الإسترشادى المشار إليه في خطاب البورصة المصرية فى ضوء الإجراءات التى تم أدائها . وقد قمنا بمهام التأكد المناسب وفقاً للمعيار المصري لمهام التأكد رقم (٣٠٠٠) " مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية " ويتطلب هذا المعيار الإلتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الإستقلالية، ومن أجل التوصل لهذا الإستنتاج تضمنت إجراءاتنا الحصول بصورة أساسية على الأدلة من واقع الملاحظة والإستفسارات من الأشخاص المسئولين عن إعداد وعرض تقرير مدى الإلتزام بقواعد الحوكمة والإطلاع على المستندات عندما يكون ذلك مناسباً. ونحن نعتقد أن الأدلة التى حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لإستنتاجنا.



وفقاً لمتطلبات الفقرة (٤٩-د) من معيار (٣٠٠٠) فقد انحصرت إجراءاتنا في الأمور القابلة للقياس بشكل دقيق ولم تتضمن الجوانب غير الكمية أو مدى فاعليتها أو صحتها أو إكتمالها ومنها إجراءات الإدارة للإلتزام بقواعد حوكمة الشركات وكذلك تقييم أداء مجلس الإدارة ولجانه والإدارة التنفيذية والمخالفات والأحكام . ومن ثم لم تمتد مسؤوليتنا أو إجراءاتنا لأغراض هذا التقرير إلى تقييم مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية والإلتزام بنظام الحوكمة وفاعليته .

وقد أعد هذا التقرير إستيفاءً لمتطلبات المادة ٤٠ من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية المصرية وليس لأي غرض آخر . وبالتالي فهو لا يصلح للإستخدام إلا للغرض الذي أعد من أجله .

الإستنتاج

ومن رأينا أن تقرير تقرير مجلس الإدارة عن مدى تطبيق الشركة لقواعد الحوكمة المشار إليه أعلاه خلال السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩ يتضمن المعلومات وتم إعداده وعرضه في جميع جوانبه الهامة وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الإسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية إلى مجلس إدارة الشركة .

الإسكندرية في : ٢٨ أغسطس ٢٠١٩



مراقب الحسابات

زميل/عباسي الغرياني

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية رقم ٢٨

زميل جمعية الضرائب المصرية رقم ٢٢

محاسب قانوني . س . م . م رقم ١١٣٥

سجل الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٢٢٩

سجل البنك المركزي المصري رقم ٣٤

سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٧